



الجامعة الاردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف الإسلامية

عنوان البحث:

مخاطر الاعتمادات المستندية

أعداد الطالبة:

آية عبدالله محمد الشوابكة

المشرف:

الأستاذ باسل الشاعر

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المصارف الإسلامية

الفصل الثاني لعام 2020/2021

ب.

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

(قَالُوا سُبْحٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا اِلاّ مَا عَلَّمْتَنَا اِنَّكَ اَنْتَ الْعَلِیْمُ الْحَكِیْمُ.)

صَدَقَ اللّٰهُ الْعَظِیْمُ.

ج

## الاهداء

أهدي الى والدي المربي المحبوب،أسمى هدية وعطاء،اعترافا لحقه لي في بذل جهوده على تربيتي وتهذيبي وعونه علي منذ الصغر الى أن لحقني بالمنهل العلمي، وانفاق مافي وسعه بكل غالي ونفيس،وليؤدي حق المطلوب منه علي ، ويسر لي طريق التحصيل والتعليم واعانني بتشجيع ودعاء،اتضرع له بالمزيد من العافية و التوفيق والسداد.

والى والدتي الغالية،شكراً من القلب ،شكراً لمربية الاجيال،شكرا لمن اضاءت قناديل العلم ،انت رمز  
لتضحية والعطاء، انت السند ، أنت الحياة ،أنت الأمل .

الى اخواتي واخواني شكراً لكم،الى من جمعني به وكان السند والعونَ لي في مسيرتي الدراسية إلى زوجي .

## الشكر

انه لايسعني الا ان التقدم بجزيل الشكر والتقدير الى مشرف بحثي ومعلمي الدكتور الفاضل باسل الشاعر الذي له الفضل علي ما لايعد ولا يحصى ولا توافيه كلمات الشكر منذ اول يوم لي كان في قسم المصارف الاسلامية الى آخر يوم فيه، والذي تكرم علي بنصحه ، وتوجيهه وارشاده في كل امر استشرته فيه وأعطاني من أوفر علمه ووقته،والذي لولاه لم يكن هذا البحث على ما هو عليه.

فلك أستاذي القدير فائق الشكر والتقدير والاحترام ودمت خير معلم ننهل من علمك وفضلك، أطال الله في عمرك.

الفهرس

|   |       |
|---|-------|
| البسمة.....   | ب     |
| الاهداء.....  | ج     |
| الشكر.....  | د     |
| الفهرس.....   | هـ-و  |
| مشكلة البحث.....  | 1     |
| الدراسات السابقة.....   | 2     |
| خطة البحث.....  | 3     |
| المبحث الاول:الاعتماد المستندي مفاهيم أساسية.....               | 4-9   |
| المطلب الاول:الاعتماد المستندي لغة واصطلاحا.....                | 4     |
| المطلب الثاني:أهمية الاعتماد المستندي.....                      | 5     |
| المطلب الثالث:أطراف الاعتماد المستندي.....                      | 6-7   |
| المطلب الرابع:خصائص الاعتماد المستندي.....                      | 8     |
| المطلب الخامس:أنواع الاعتماد المستندية في البنوك الاسلامية..... | 9     |
| المبحث الثاني :المخاطر المتعلقة بالاعتماد المستندي.....         | 10-21 |

و

- المطلب الاول:تعريف المخاطر لغة واصطلاحا.....10
- المطلب الثاني :أنواع المخاطر في عقد الاعتماد المستندي.....11-21
- النوع الاول :المخاطر تواجه المشتري(الآمر).....12-15
- النوع الثاني :المخاطر التي تواجه البائع (المستفيد).....16
- النوع الثالث:المخاطر التي يتعرض لها البنك .....17-21
- الخاتمة.....22-23

## مشكلة البحث:

تمكن مشكلة البحث بالاجابة عن تساؤلات التالية:

1. ما هو تعريف الاعتماد المستندي ؟
2. ما هي أطراف الاعتماد المستندي؟
3. ما هي أنواع الاعتماد المستندي ؟
4. ما هي المخاطر التي يتعرض لها عقد الاعتماد المستندي؟
5. ما هو التكييف القانوني لاعتمادات المستندية ؟

## أهمية البحث :

يكتسب هذا البحث أهمية ، كونه يناقش الاعتمادات المستندية ، وهي من الخدمات المصرفية التي تلعب دوراً مهماً في تمويل عمليات التجارة الخارجية خاصة بين أطراف الاعتماد المستندي ، حيث ان هذه العمليات تتم عن بعد بين أكثر من دولة فيحتاج أطراف الاعتماد المستندي الى وسيط ليقوم بجميع الاتصالات التي تلزم لاتمام العملية.

## أهداف البحث :

- 1.التعريف بالاعتماد المستندي، من حيث مفهومه وانواعه واهميته والاطراف التعاقدية فيها .
- 2.بيان كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بعقدالاعتماد المستندي.
- 3.بيان الاحكام الشرعية القانونية المتعلقة ب الاعتماد المستندي.

## الدراسات السابقة

1. د. صالح خليل العقدة ، د. دلال الكخن، د. عماد زياد رمضان، مخاطر الاعتماد المستندي على البنوك وأثر تطبيق النشرة 600 من الاصول والاعراف الموحدة للاعتمادات على تخفيضها، 2009 هدفتم هذه الدراسة الى القاء الضوء على مخاطر الاعتماد المستندي التي تتعرض لها البنوك ودورها في تقليل هذه المخاطر، ومدى فعالية النشرة 600 من الاصول والاعراف الموحدة للاعتماد المستندي في تخفيض هذه المخاطر، وتم اتباع المنهج الاستقرائي الاستباطي التحليلي في الدراسة.
2. السعيد، سماح يوسف اسماعيل، العلاقة التعاقدية بين أطراف عقد الاعتماد المستندي، جامعة النجاح الوطنية، 2007.
 

تحدثت هذه الدراسة عن نشأة عقد الاعتماد المستندي، وخصائصه ووظائفه ومزاياه وانواعه وفوائده أيضا، كما تناولت هذه الدراسة تحديد العلاقة التعاقدية في الاعتماد المستندي، حيث بينت أطراف العلاقة التعاقدية واستقلالية العلاقة التعاقدية، ووضحت كيف تكون الاستقلالية العلاقة بين أطراف عقد الاعتماد المستندي، وافردت هذه الدراسة فصل للحديث عن النظام القانوني للعلاقة التعاقدية.
3. فرج، سعيد احمد صالح، الحكماء الفقهاء لاعتمادات المستندية في المعاملات المصرفية، المؤتمر الاول لصيرفة الاسلامية، ماليزيا 2012.
 

تضمنت هذه الدراسة التعريف بالاعتمادات المستندية، ذكرت نقاط عدة وضحت أهمية الاعتماد المستندي ، وانواعه وخطوات تنفيذها واطرافها وتحدثت عن التخريجات الفقهية للاعتمادات المستندية



## خطة البحث :

### المبحث الاول :الاعتماد المستندي مفاهيم أساسية

المطلب الاول :تعريف الاعتماد المستندي لغة واصطلاحا

المطلب الثاني :أهمية الاعتماد المستندية

المطلب الثالث:أطراف الاعتمادات المستندية

المطلب الرابع:أنواع الاعتمادات المستنديةفي البنوك الاسلامية

### المبحث الثاني :المخاطر المتعلقة بعقد الاعتماد المستندي

المطلب الاول: تعريف المخاطر لغة واصطلاحا

المطلب الثاني : أنواع المخاطر الموجود في عقد الاعتماد المستندي

المطلب الثالث : كيفية التعامل مع المخاطر المتعلقة بعقدالاعتماد المستندي

## المبحث الاول: الاعتماد المستندي مفاهيم أساسية

المطلب الاول: تعريف الاعتماد المستندي لغة واصطلاحا

اولا: الاعتماد المستندي لغة:

هو مصطلح يتكون من شقين الاول (الاعتمادات) والثاني (المستندية) وسنقوم بتعريف كل شق على حدا .

الاعتماد: من عمد، الاستناد الى شيء الركون الى شيء ومنه الاعتماد على النفس .(1)

المستندي : جمع مستندات (لغير العاقل) : اسم مفعول من استند الى / استند على ،وثيقة يستند اليها، مكتوبة او مطبوعة تحمل الشكل الاصلي او الرسمي او القانوني ، وتزود ب الدليل والمعلومات : لم يقدم المستندات المطلوبة ،-اخذ عليه مستندا خطيرا-، -مستند ملكية -.(2)

ثانيا : الاعتماد المستندي اصطلاحا:

هو تعهد خطي صادر عن البنك بناء على طلب عميله(المستورد) يتعهد بموجبه البنك مصدر الاعتماد بدفع مبلغ محدد للمستفيد (المصدر) مقابل تقديمها المستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد خلال مدة معينه.(3)

أو هو تعهد مصرفي بالوفاء مشروط بمطابقة المستندات للتعليمات.(4)

(1)معجم المعاني الجامع،النسخة الالكترونية.

(2)معجم اللغة العربية المعاصر،النسخة الالكترونية.

(3)حسين محمدسمحان،محاسبة العمليات المصرفية،في ضوء المعايير لصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية

(4)المعايير الشرعية،هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية،ط2002، معيار رقم14،صفحة236.

## المطلب الثاني: أهمية الاعتماد المستندي

ويستعمل الإعتداف المستندي في تمويل التجارة الخارجية، وهو يمثل في عصرنا الحاضر الاطار الذي يحظى بالقبول من جانب سائر الأطراف الداخليين في ميدان التجارة الدولية بما يحفظ مصلحة هؤلاء الأطراف جميعاً من مصدريين ومستوردين. (1)

1- النسبة للمصدر:

يكون لديه الضمان بواسطة الاعتماد المستندي بأنه سوف يقبض قيمة البضائع التي يكون قد تعاقد على تصديرها وذلك فور تقديم وثائق شحن البضاعة الى البنك الذي يكون قد أشعره بورود الاعتماد. (2)

2- النسبة للمستورد:

فإنه يضمن كذلك أن البنك الفاتح للاعتماد لن يدفع قيمة البضاعة المتعاقد على استيرادها إلا بتقديم وثائق شحن البضاعة بشكل مستكمل للشروط الواردة بالاعتماد المفتوح لديه. (3)

### المطلب الثالث: أطراف الاعتماد المستندي

يتكون الاعتماد المستندي من عدة أطراف متعددة ،حيث ان هذا العقد لا يقتصر فقد على طرفين بل يتعدد اطرافه،لذا ساذكر في هذا المطلب هذه الاطراف وأوضحها .

#### أولاً:طالب فاتح الاعتماد المستندي (المستورد):

هو الذي يطلب من المصرف اصدار الاعتماد المستندي بعد ان يكون قد اتفق مع المستفيد على جميع تفاصيل الصفقة التجارية،وقام بتثبيت ذلك بموجب العقد التجاري ،أو فاتورة العرض المقدمة والموقعة من المستفيد ثم يقوم بالتقديم الطلب الى المصرف الذي سيصدر بيانا لصالح المستفيد .(1)

#### ثانياً:البنك فاتح الاعتماد:

وهو البنك الذي يتقدم اليه المستورد بطلب فتح الاعتماد المستندي ، فيقوم هذا الاخير بدراسة شروط الاعتماد،ففي حالة الموافقة عليها من جهة وموافقه المستورد على شروط البنك من جهة أخرى،فيقوم بفتح الاعتماد وتبلغية للمستفيد او أحد مراسلية في البلد المصدر .(2)

#### ثالثاً : المستفيد :

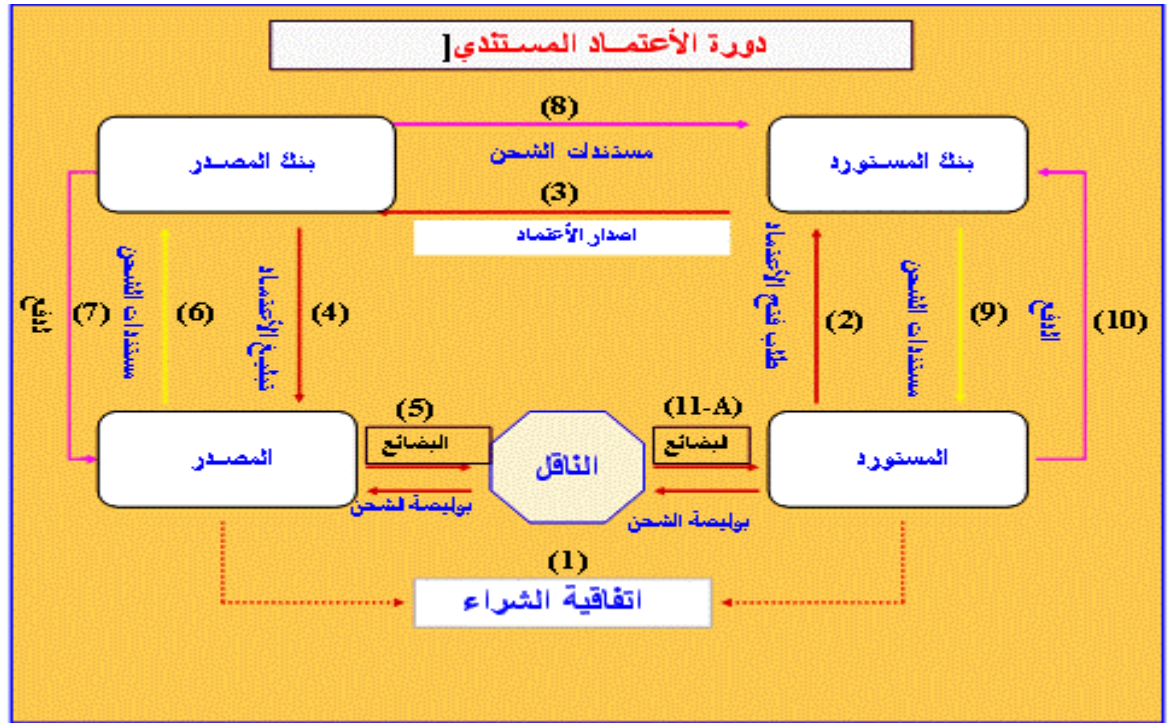
وهو المصدر الذي سيبيع البضاعة للمستورد حسب الشروط الوارده غي الاعتماد المستندي .(3)

(1)مصرف سوريا المركزي،دليل الموحد للاعتمادات المستندية،النسخة الاولى،2018

(2)بوغترس،عبد الحق،مسؤولية البنك فاتح الاعتماد عن عدم مطابقة البضاعة للمواصفات المذكورة في عقد الاعتماد المستندي،جامعة القسطنطينيةالجزائر .

(3)حسين محمدسمحان،محاسبة العمليات المصرفيةفي ضوء المعاييرالصادرة عن هيئة المحاسبةوالمراجعةللمؤسسات المالية الاسلامية،2015.

رابعاً: **المصرف المصدر للاعتماد**: هو المصرف الذي يصدر الاعتماد لصالح المستفيد بناء على طلب موثق من طالب فاتح الاعتماد، او بالاصالة عن المصرف نفسه، ويتعهد بموجب هذه الاعتمادات بدفع قيمة المستندات المطابقة في ظاهرها لشروطها وأجله، أو القبول والدفع الى أو الأمر طرف ثالث قيمة الكمبيالة المسحوبة من المستفيد، أو التفويض مصرف آخر بالدفع أو القبول لقيمة الكمبيالة المسحوبة من المستفيد، أو تفويض مصرف آخر بمداولة المستند، او مستندات نص عليها الاعتماد المستندي



(1) مصرف سوريا المركزي، دليل الموحد للاعتمادات المستندية، عام 2018، ص 14 و 15.

## المطلب الرابع: خصائص الاعتماد المستندي

1- **إلتزام مستقل:** - أن هذا الإلتزام لا يتبع غيره لأنه قائم بذاته ولا يستند إلى إلتزام آخر، بمعنى إن عن غيره من الإلتزامات التي نتجت بمناسبة ذات الإعتماد إذ أن هذا الإلتزام هو منبت الصلة بالعلاقات القانونية المتمثلة بعقد البيع المبرم بين طالب فتح الإعتماد من جهة والمستفيد من جهة أخرى ، وكذلك عقداً لتسهيلات المصرفية المبرم بين المصرف المبرم بين المصرف ففتح الإعتماد وطالبه . (1)

2- **التزام أحادي:** المصرف يلتزم بارادته المنفردة بما ينشأ بذمته من التزم للوفاء للمستفيد دون أن يكون على عاتق المستفيد اي التزم في مواجهة المصرف . (2)

3- **التزام تجاري:** كون التزم تجاري يعني خضوعه لاحكام القانون التجاري وانه ليس مدنياً، بما يبعده عن دائرة خضوعه لأحكام القانون المدني . (3)

4- **التزام محدد المدة:** التزم المصرف يقتضي بأنقضاء الدة التي تكون نهايتها التزم المصرف وهذا يعني أنه لم يتم الوفاء للمستفيد ولم يسحب قيمة الاعتماد ضمن المدة المحدده، فلا يعود للمستفيد حق في قيمة، واذاً أوفى بالمصرف بعد أنقضاء المدة المحددة بالخطاب الموجه منه للمستفيد فانه يوفى على مسؤولية ولا يعود للمشتري مسؤولاً عن وفاء المصرف للمستفيد بالتزم أنقضى بأنقضاء الأجل المحدد. (4)

---

(1) اجراءات الاعتماد المستندي في العراق بين الحقيقة والرؤى -مدخل نظري- المساعد آمال نوري محمد جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد. ص 269

(2) اجراءات الاعتماد المستندي في العراق بين الحقيقة والرؤى -مدخل نظري- المساعد آمال نوري محمد جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد. ص 269

(3) + (4) اجراءات الاعتماد المستندي في العراق بين الحقيقة والرؤى -مدخل نظري- المساعد آمال نوري محمد جامعة بغداد- كلية الادارة والاقتصاد

## المطلب الخامس :أنواع الاعتماد المستندي في البنوك الاسلامية

نظراً لضرورة تلبية الحاجات العملية والعمليات المصرفية المتنوعة التي استحدثتها الظروف الاقتصادية فقد تنوعت واختلقت الاعتمادات المستندية هذا بالإضافة الى المصطلحات التي قد تغير الاعتماد من نوع الى نوع آخر وكذلك الالتزامات الواردة فيه وعليه فإنه يمكن تقسم الاعتمادات المستندية على النحو التالي : (1)

أولاً: بالنظر الى درجة الامان وقوة الالتزام فيه تقسم الاعتمادات المستندية الى :

- 1-الاعتماد القابل للنقض
- 2-الاعتماد غير القابل للنقض
- 3-الاعتماد غير القابل للنقض المؤبد(المعزز)

ثانياً: الاعتماد بحسب طريقة الدفع:

- 1-اعتماد الاطلاع
- 2-اعتماد السحب الزمني(القبول)
- 3-اعتماد مؤجل الدفع
- 4-اعتماد الدفعة المقدمة
- 5-الاعتماد الدوار

ثالثاً: الاعتمادات المستندية في حالة وجود وسيط فتقسم الى :

الاعتماد قابل للتمويل والاعتماد الظهير (الاعتماد الصادر مقابل الاعتماد الدوار).

---

(1)-انظر رسالة الماجستير، المحامي محمد احمد زيدان، ص

## المبحث الثاني: المخاطر المتعلقة بعقد الاعتماد المستندي

المطلب الأول: تعريف المخاطر لغةً واصطلاحاً:

المخاطر في اللغة مشتقة من الخطر -يفتح الخاء والطاء- ولها معانٍ منها : (1)  
1-ارتفاع القدر والمكانة والمنزلة:يقال رجل خطير (اي له قدر)وفي الحديثعن رسول اللهعليه  
وسلم قوله ذات يوم لأصحابه :

(الا مشمر للجنة فان الجنة لا خطر لها) (أي لا مثل لها).(2)

2-الرهن:خاطرو على الأمر:تراهنو وخاطرهم:راهنهم.(3)

المخاطر اصطلاحاً: هي عبارة عن احتمال وقوع حدث والأخذ في الاعتبار مواجهة الآثار المتر  
تية على حدوث .(4)

وايضا لها تعريف آخر: عرفها هو مقياس نسبي لمدى تقلب عائد التدفقات النقدية الذي سيتم ال  
حصول عليه مستقبلا . (5)

---

(1) <https://www.almanny.com>

(2)أبو عبدالله محمد بن يزيد الربيعي،كتاب الزهيد باب صفحة الجنة،حديث رقم 4332 ج5/ ص 694

(3)ابن منظور، لسان العرب ج4، ص 137

(4) <HTTps://www.mawdoo3.com>

(5) منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة الطبعة  
الرابعة 1999،ص 440.



المطلب الثاني:أنواع المخاطر الموجودة في عقد الاعتماد المستندي.

يوجد ثلاث أنواع للمخاطر :

1-مخاطر مواجهة المشتري(الأمر)

2-مخاطر في مواجهة البائع (المستفيد)

3- مخاطر يتعرض لها البنك

يحتل الاعتماد المستندي دوراً مهماً في تسهيل انعقاد العقود التجارية بين الأطراف الذين تفصل بينهم مسافات كبيرة، حيث يوفر الثقة والاطمئنان لكل من المشتري والبائع؛ إذ يطمئن المشتري من خلال فتح الاعتماد المستندي لصالح البائع بأن البنك فاتح الاعتماد لن يدفع قيمته للبائع (المستفيد) إلا إذا تأكد من سلامة المستندات المقدمة ومطابقتها من قبل المستفيد، كما يطمئن البائع بأن هناك جهة مليئة وهي البنك فاتح الاعتماد سيقوم بالالتزام ودفع قيمة الاعتماد حال مطابقته للمستندات. (1)

---

(1)عوض، علي جمال الدين، الاعتمادات المستندية، دراسة للقضاء المقارن وقواعد سنة 1983 الدولية، دار

النهضة العربية، القاهرة، 1993م، ص8 وما بعدها

### النوع الاول من المخاطر:مخاطر في مواجهة المشتري (الأمر):

وعليه فإن مخاطر الاعتماد المستندي بالنسبة للمشتري (الأمر بفتح الاعتماد) تتلخص في أنه سيقوم بالتعجيل بقيمة الاعتماد للبنك، لكي يقوم الأخير بدفعه لصالح البائع المستفيد حال تطابق المستندات التي يقدمها المستفيد للمستندات التي قدمها المشتري للبنك وقت فتح عقد الاعتماد. ورغم تأكيد البنك من مطابقة المستندات المقدمة له من قبل كل من المستفيد والمشتري إلا ان الأخير يبقى دائما عرضة لاستلام البضائع محل عقد الأساس ما بين المشتري والبائع غير مطابقة للمستندات المتفق عليها، إذ أن الاعتماد المستندي يتعامل مع المستندات الدالة على البضائع وليس البضائع ذاتها. وبالتالي فإن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشتري سيتم تناولها من خلال ثلاثة مطالب وعلى النحو: (1)

أ-اهمال وتقصير البنك في تنفيذ الاعتماد المستندي.

ب-نجتوز البنك لحدود صلاحياته المبينة في عقد الاعتماد المستندي .

ج -وصول البضاعة مخالفة لشروط عقد الأساس.

---

مؤيد احمد العبيدات،وعبدالله حسين ،دراسة تحليلية ، النخاطر المترتبة على الاعتماد المستندي . (1)

### اولا: وصول البضاعة مخالفة لشروط عقد الأساس:

إن الاتفاق المبرم ما بين البائع والمشتري (عقد الأساس) هو الذي يحدد مضمون التزام كلا الطرفين في الاعتماد المستندي، والجزاء المترتب في حالة المخالفة.(1)

ويجدر أن يلحظ هنا أن التزام البنك بالتأكد من مطابقة المستندات لا ينسحب إلى فحص مطابقة البضاعة للمستندات التي تمثلها، على أساس أن مسؤولية البنك تنحصر بتنفيذ عقد فتح الاعتماد، دون أن تمتد إلى عقد الأساس المبرم ما بين الأمر والمستفيد(2)

ومن بين المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشتري في الاعتماد المستندي هو أن تصل البضاعة إلى ميناء الوصول أو مكان الاستلام مخالفة لما اتفق عليه بين المشتري والبائع بموجب عقد الأساس. إذ أن وظيفة البنك فاتح الاعتماد هو التأكد من مطابقة المستندات وليس التأكد من البضاعة نفسها، إلا إذا اشترط ذلك في عقد فتح الاعتماد.

وفي مثل هذا النوع من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها المشتري تنحصر العلاقة فيه ما بين المشتري والبائع بموجب عقد الأساس، ويطبق بشأنه أحكام القواعد العامة في القانون المدني والمطبقة على عقد البيع، ويبقى الحق للمشتري في هذه الحالة بالرجوع على البائع بموجب عقد البيع المبرم بينهما، إذ لا يؤثر الاعتماد المستندي على حق الطرفين في الرجوع على بعضهما(3)

(1) عوض، علي جمال الدين، الاعتمادات المستندية، دراسة القضاء المقارن وقواعد سنة 1983 الدولية، ص 8.

(2) الرشيدات، ممدوح محمد، التشريعات المالية والمصرفية في الاردن، دار وائل للنشر والتوزيع

ط، عمان، 2005، ص 172

(3) جلال، احمد خليل، مدى مسؤولية البنك في القرض الاعتماد المستندي، مجلة المحاماة، 1991، ص 76 طه

مصطفى كمال ، الوجيز في القانون التجاري، 1971، ص 855.

### ثانياً: أهمال وتقصير البنك في تنفيذ الاعتماد المستندي :

يجب أن يقوم البنك فور فتح الاعتماد بإصدار خطاب الاعتماد للمستفيد المحدد من قبل الأمر، ولا يلتزم البنك في مواجهة المستفيد إلا من لحظة وصول خطاب الاعتماد له وإذا لم يحدد الأمر موعداً محدداً لإرسال خطاب الاعتماد، يجب على البنك إرساله في أقرب وقت ممكن، وعليه أن يبذل في ذلك العناية التي تقررها المحكمة .

كما يجب ان يتضمن خطاب الاعتماد العناصر التي تحدد حقوق المستفيد وواجباته بموجب تعليمات الأمر، وتكملها العادات المصرفية الخاصة بالاعتماد المستندي .

ويجب أن يتضمن خطاب الاعتماد كذلك العناصر الأساسية التي توضح العلاقة ما بين البنك والمستفيد، وهي مدة صلاحية الاعتماد وقيمه وكيفية تنفيذه واسم المستفيد والمستندات الواجب تقديمها وكيفية تقديمه.(1).

### ثالثاً: تجاوز البنك لحدود صلاحياته المبنية في عقد فتح الاعتماد المستندي :

#### اولاً: حكم تجاوز البنك لصلاحياته :

يشترط في التعليمات الصادرة من الأمر إلى البنك أن تكون كاملة، على أساس أنها تعد الأساس في حقوق أطراف عقد الاعتماد المستندي والتزاماته، ويجدر أن يلحظ هنا بأن هناك التزامات عدة على البنك، تتمثل بفتح الاعتماد لصالح المستفيد وفقاً للشروط المتفق عليها، وإبلاغ هذا الأخير بفتح الاعتماد لصالحه بخطاب صادر منه يتعهد بمقتضاه أن يضع تحت تصرفه اعتماداً في حدود مبلغ معين، وأن يدفع سند السحب المستندي المسحوب عليه، أو أن يقبله في حدود المبلغ المفتوح به الاعتماد، وفقاً للشروط الواردة في الخطاب والتي تطابق تعليمات المشتري (الأمر).(2)

(1) عوض، علي جمال الدين، الاعتمادات المستندية، دراسة للقضاء المقارن وقواعد سنة

183 الدولية، القاهرة، 1993، ص84

(2) المرجع السابق، ص144.

وبما أن العلاقة ما بين الأمر والبنك يحكمها عقد الاعتماد المستندي، فإن تجاوز البنك لحدود صلاحياته بأن فتح اعتماداً لصالح المستفيد بشروط أفضل، ففي هذه الحالة يلزم البنك في مواجهة المستفيد بشروط الاعتماد المبلغة إليه بخطاب الاعتماد، وفي هذه الحالة لا يستطيع البنك الرجوع على العميل بما يترتب على هذا التجاوز من مصاريف وزيادة في النفقات . (1)

وقد تكيف طبيعة العلاقة التي تربط ما بين البنك والأمر بالوكالة (2)، وقد تكيف على أنها حوالة، كما قد تكيف على أنها كفالة أو بيع أو اشتراط مصلحة الآخرين. (3)  
كما قد تكيف العلاقة ما بين العميل والبنك المصدر على أنها عقد إجارة خدمات . (4)

---

(1) العكيلي، عزيز، شرح القانون التجاري (الأوراق التجارية وعمليات البنوك)، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، 2005، ج2، ص 431+432

(2) الجندي، محمد الشحات، فقه التعامل المالي والمصرفي الحديث، دار النهضة العربية، 1989، ص144

(3) الشيخ، حسين محمديومي علي، التكيف الفقهي والقانوني لاعتمادات المستندية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2007، ص334+414

(4) سلامة، زينب السيد، دور البنوك في الاعتمادات والمستندات من وجهة القانونية، أطروحة الدكتوراه، جامعة الاسكندرية، 1980، ص259.

### النوع الثاني من المخاطر:مخاطر التي تواجه البائع (المستفيد)

من المخاطر التي يتعرض لها المستفيد ضياع المستندات في طريقها إلى البنك؛ إذ من المعروف أن المستفيد يلتزم بتقديم المستندات إلى البنك خلال مدة صلاحية خطاب الاعتماد، والتزام البنك قبل المستفيد ينتهي بانتهاء مدة صلاحية هذا الاعتماد، فإذا تخلف المستفيد عن تقديم سند واحد ولو كان ثانوياً في الميعاد المحدد امتنع البنك عن تنفيذ الاعتماد وكذلك إذا ضاعت المستندات أو جزءاً منها في الطريق، يمكن للمستفيد في هذه الحالة تقديم مستندات بديلة، وفي الأحوال التي يتم فيها تقديم هذه المستندات البديلة خارج مدة صلاحية الاعتماد، فإن للبنك أن يرفضها وأن يمتنع عن تنفيذ التزامه، إلا أن البائع لا يفقد حقه في الرجوع على المشتري بموجب عقد الأساس (عقد البيع) ويجدر أن يلحظ هنا أنه على البنك عند رفضه للمستندات إن كانت ناقصة، أن يبين سبب هذا الرفض ليتمكن المستفيد من تصحيحها قبل انتهاء مدة الاعتماد للاستفادة من هذا الأخير . (1)

وايضاً يوجد مخاطر تدخل البنك الوسيط ما أن من المخاطر في مواجهة البائع قيامه بتنفيذ التزامه بتسليم المستندات من خلال بنك وسيط، فإن مجرد تسليم هذه المستندات إلى البنك الوسيط دون أن يقوم الأخير بتسليمها إلى البنك مصدر الاعتماد لا يعفيه من المسؤولية؛ لأن العبرة بتقديم هذه المستندات إلى البنك المكلف بالتنفيذ، وبناءً على ذلك سيقوم بفحص المستندات ودفع قيمة الاعتماد لصالح المستفيد (البائع) . (2)

## النوع ثالث من مخاطر:مخاطر التي يتعرض لها البنك

1- تمر عملية فتح الاعتماد المستندي بمراحل عدة، فالمرحلة الأولى تكون بالاتفاق ما بين البائع والمشتري والمتمثلة بعقد البيع، أما المرحلة الثانية فهي الاتفاق ما بين المشتري من جانب والبنك من جانب آخر؛ إذ يطلب الأول فتح الاعتماد وأخطار البائع به، وعند وصول هذا الإخطار يصبح البنك ملزماً ومديناً شخصياً ومباشراً للمستفيد، ولكن لا يكتمل حق البائع بقبض الثمن إلا في الأحوال التي يقوم فيها بتسليم المستندات المطابقة لشروط الاعتماد.

وهذا البنك قد يلتزم أمام المشتري بفحص المستندات المقدمة من قبل البائع، كما يلتزم بالدفع للبائع مقدماً على المكشوف، أي حتى في الأحوال التي لا يقدم فيها المشتري المبلغ كاملاً للبنك ابتداءً، ويكيّف المركز القانوني للبنك هنا في كونه وكيلًا عن المشتري، ولكن تجاوزت وكالته حدود الوكالة المعروفة في القانون المدني لتصل إلى حد المقاوله.(1)

والبنك عندما يقوم بعمله هذا فإنه يتعرض لمجموعة من المخاطر المختلفة سنجملها على النحو الآتي :

### 1-مخاطر تتعلق ب المستندات:

إن الاعتماد المستندي يوفر حَصِيصَةً مهمة في البيوع الدولية، فهو بالإضافة إلى الانتماء الذي يعطيه للمشتري، فإنه يشكل ضمانة للوفاء بالثمن؛ إذ إن تدخل البنك يعطي الأمان اللازم لأطراف عملية البيع، لأنه من شأنه أن يجعل تنفيذ العقد على نحو معين، بحيث يكون كل طرف مطمئناً للحصول على حقوقه، وبعد إصدار البنك للاعتماد فإن المشتري يقوم بتحديد المستندات الواجب على البائع إرسالها له،ويقوم البنك بالدفع للبائع إذا ما قام هذا الأخير بتسليمه هذه المستندات.(2)

(1)- عوض،علي جمال الدين،الاعتمادات المستندية،دراسة للقضاء المقارن وقواعد سنة

183الدولية،القااهرة،1993،ص5

(2)- دويدار، هاني محمد، الوجيز في العقود التجارية والعمليات المصرفية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية،

2003م،ص135،134

### الفرع الأول: الضمان الذي يمنحه الاعتماد المستندي

إن الاعتماد المستندي يوفر حَصِيصَةً مهمة في البيوع الدولية، فهو بالإضافة إلى الائتمان الذي يعطيه للمشتري، فإنه يشكل ضماناً للوفاء بالثمن؛ إذ إن تدخل البنك يعطي الأمان اللازم لأطراف عملية البيع، لأنه من شأنه أن يجعل تنفيذ العقد على نحو معين، بحيث يكون كل طرف مطمئناً للحصول على حقوقه، وبعد إصدار البنك للاعتماد فإن المشتري يقوم بتحديد المستندات الواجب على البائع إرسالها له، ويقوم البنك بالدفع للبائع إذا ما قام هذا الأخير بتسليمه هذه المستندات . (1)

### الفرع الثاني: تطابق المستندات

إن من أهم النصائح التي تقدم للبنك بهذا الخصوص ملاحظة وجود تطابق بين المستندات المقدمة، فإذا ما وجد تعارض بين هذه المستندات فيجب عليه رفضها، كما لو تضمن مستند الشحن اسم ميناء الوصول ما رسي بينما تتضمن شهادة المنشأ أنها مرسلة إلى ميناء . (2) كما اشترطت هذه القواعد أن يقوم البنك ببيان جميع المخالفات التي بنى عليها رفضه للمستندات بسبب عدم مطابقتها مع بعضها بعضاً، وبأنه يرفض الوفاء أو التداول، كما يجب عليه أن يبين فيما إذا كان يحتفظ بهذه المستندات بانتظار التعليمات التي سيصدرها المقدم، أو أنه يحتفظ بهذه المستندات إلى لحظة حصوله على موافقة طالب الإصدار ويوافق على قبولها بنفس الوقت، أو يحتفظ بتلك المستندات لحين الحصول على تعليمات في وقت لاحق من المقدم قبل موافقته على قبول هذه الموافقة، أو أنه سيعيد المستندات، أو أنه يتصرف استناداً للتعليمات السابقة التي تلقاها من المقدم لهذه المستندات . (3)

(1) دويدار، هاني محمد، الوجيز في العقود التجارية والعمليات المصرفية، دار وائل للنشر، 2005، ص 134 و 135

(2) قرار محكمة السين التجارية سنة 1950 ذكره موسى، طالب حسن

(3) المادة (16) من نشرة 600 الصادرة عن غرفة التجارة الدولية التي تتضمن الاصول والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية.



### الفرع الثالث: فحص المستندات من قبل البنك

يجدر أن يلحظ هنا أن البنك يتوجب عليه عدم الاكتفاء بالفحص الشكلي للمستندات الم مقدمة من قبل المستفيد، فله في سبيل ذلك رفض سند الشحن إن تضمن توقيعاً غير مقروء أو مكتوب على ورقة عادية . (1)

### الفرع الرابع: معيار مطابقة المستندات

حاولت القواعد والأعراف الموحدة رقم (600) علاج هذه المسألة، وخصوصاً ما يتعلق با لعناية الواجب اتباعها من قبل البنك للتعرف على مطابقة المستندات لشروط الاعتماد من عدمه؛ إذ أخذت هذه الأعراف والقواعد بمعيار الأصول المصرفية الدولية، واشترطت أن أي بيانات في مستند ما في الأحوال التي يراد قراءتها في سياق الاعتماد، ومع المستند نفسه ومع المعيار الدولي للأصول المصرفية لا يتوجب أن تتماثل تماماً، ولكن يشترط هنا عدم تعارضها مع البيانات في ذلك المستند، أو في أي مستند مطلوب آخر أو مع الاعتماد. واشترطت بفحص جميع المستندات المنصوص عليها في عقد الاعتماد المستندي، أستاذاً إلى المستندات وحدها والتأكد من مطابقة ظاهرها لشروط الاعتماد أم لا . (2)

(1) عوض، علي جمال، عمليات البنوك، 1969، ص 417، 418.

(2) تنص المادة (14) من الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية في النشرة (600) على أنه: "أ- يجب على المصرف المسمى الذي يتصرف بناء على تسميته والمصرف المعزز إن وجد، والمصرف المصدر أن يفحصوا التقديم، استناداً إلى المستندات وحدها، لتحديد ما إذا كانت المستندات تشكل في ظاهرها تقديماً مطابقاً أم لا. د- بيانات في مستند ما، عندما تقرأ في سياق الاعتماد، ومع المستند نفسه ومع المعيار الدولي للأصول المصرفية لا يتوجب أن تكون متماثلة تماماً، ولكن يجب أن لا تتعارض مع البيانات في ذلك المستند أو في أي مستند مطلوب آخر أو مع الاعتماد

## 2- عدم دقة البيانات والمعلومات المجموعة من قبل البنك:

تتخذ البنوك الكثير من الاحتياطات اللازمة لتمويل العمليات المختلفة التي تقوم بها، خاصةً إذا كانت تقوم بهذه العمليات على المكشوف، ودون أن يقوم من يتعامل معها بتغطية العملية؛ لذا فهي تتخذ الكثير من التدابير الوقائية والسابقة على فتح الاعتماد المستندي، هذا المطلب سيتفرع لـ:

### الفرع الأول: إجراء الدراسات حول ملاءة العميل

تعد الاعتمادات المستندية من العمليات المصرفية التي تتطوي على درجة كبيرة من الخطورة، نظراً لضخامة المبالغ المالية التي تمثلها، لذا فإن البنوك تحيط هذه العملية بالكثير من الاحتياطات المناسبة التي تقلل من هذه المخاطر، وهي في سبيل ذلك تقوم بإجراء الكثير من الدراسات العميقة والمستفيضة للوضع المالي للمشتري الأمر بفتح الاعتماد، لذا فإن إدارات الاعتمادات المستندية في البنوك تعد من أهم الإدارات المتخصصة وأخطرها، الأمر الذي يستلزم ردها بالكوادر والكفاءات الفنية والقانونية والاقتصادية (1)

### الفرع الثاني : المعلومات والبيانات المتعلقة ب العميل :

ومن أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك بهذا الخصوص هو عدم دقة البيانات والمعلومات المالية التي جمعها إدارات الاعتمادات المستندية فيها بشأن المعلومات المتعلقة بالأمر بفتح الاعتماد المستندي (المشتري)

ولا بد من الاشارة هنا إلى الدور الذي تقوم به إدارات الاعتمادات المستندية في إدارة العمليات الخارجية؛ إذ إنه يترتب على فتح الاعتماد قيام البنك بإصدار قرارات ائتمانية، بالمقابل فهي تتأثر تأثيراً مباشراً بالعلاقة مابين العميل والمستفيد، هذا الأخير الذي لا يعلم عنه البنك شيئاً، مما قد نكون أمام ثغرة في تغطية البنك لمخاطره الائتمانية القائمة على أساس الاعتماد المستندي، ويتم تدارك هذه الثغرة من خلال قيام البنوك بتقييد العملية بالأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية (2)

(1)+(2) مؤيد احمد العبيدات وعبدالله حسين،دراسة المخاطر المترتبة على الاعتماد المستندي

### الفرع الثالث : دقة المعلومات :

أن المعلومات التي قد يتم جمعها من قبل إدارات الاعتمادات المستندية عن طبيعة البضاعة ونوعها قد تكون غير دقيقة، الأمر الذي سيعرض البنك لمخاطرة كبيرة في تغطية هذه البضاعة، خاصةً إذا علمنا أن نوع البضاعة يحتل ثقلًا خاصاً في التحليل الائتماني للاعتماد المستندي، لكونها تعد الضمانة الأساسية والفعلية لقيام البنك بمخاطرته الائتمانية؛ إذ أن زيادة التأمين النقدي للبضاعة ونسبته تزداد كلما كانت البضاعة قابلة للتلف بسرعة، أو كانت أسواقها صغيرة وأسعارها تخضع لتقلبات حادة من حين إلى آخر، أما إذا كان للبضاعة أسواق كبيرة وسهلة ومتوافرة وأسعارها تميل وتمتاز بالثبات والاستقرار أو الصعود، فإن أهمية التأمين النقدي ونسبته تقل في هذه الحالة . ( 1 )

### الفرع الرابع : أهمية البضاعة :

يجدر أن نشير هنا إلى الأهمية القصوى لطبيعية البضاعة في قيام البنك بتغطيتها ومنح ائتمان لعميله عليها، إذ إن فتح الاعتماد المستندي من قبل البنك لتغطية صفقة من البندورة مستوردة من الصين عبر البحر إلى الأردن هي عملية تتدرج عليها خطورة عالية في تلف البضاعة وهلاكها أثناء الرحلة البحرية، أما تغطية صفقة من الثلاجات مستوردة من الصين أيضاً إلى الأردن، فهي أقل خطورة من صفقة البندورة لأن احتمال هلاك الثلاجات أو تلفها يكون بنسبة أقل بكثير من احتمال هلاك البندورة أو تلفها، خاصةً إذا علمنا بأن البنك عندما يقوم بفتح الاعتماد المستندي، فإنه بالغالب قد لا يطلب أي تغطية لقيمة الصفقة من قبل الأمر بفتح الاعتماد، الأمر الذي قد يلحق به ضرراً إذا ما تلفت أو هلكت تلك الصفقة، لأنه في نهاية الأمر سيعود بثمنها على المشتري الذي قد يكون عاجزاً عن الوفاء بقيمتها؛ لأنه كان سيعتمد على الوفاء بقيمة الصفقة من خلال بيعه للبضاعة في الأسواق، وسداد البنك من إيراد هذا البيع، وبما أن هذا الإيراد سينعدم الأمر الذي سيتعرض معه الضمان العام للبنك للخطر، نتيجة خسران الأمر قيمة الصفقة بسبب هلاكها أو تلفها. ( 2 )

## الخاتمة

يمكن ذكر أهم النتائج والتوصيات من خلال ما يأتي :

أولاً : النتائج :

1- إن الاعتماد المستندي هو عقد يتمتع بالخصائص العامة التي يتمتع بها أي عقد، كونه عقد تجاري، رضائي، ينعقد بمجرد تطابق إرادتين، عقد زمني مستمر التنفيذ وعقد من عقود المعاوضة يترتب الت ازمات متبادلة إلا أنه يبقى عقدا متمى از فيه ذاتيته المستمدة من المبادئ التي تحكمه، فكون عقد الاعتماد مستنديا فإن التعامل فيه يتم بالمستندات لا بالبضائع ولا الخدمات، وعليه الذي كرسته النشرة 600 يبرز مبدأ مهم عند فحص المستندات هو مبدأ المطابقة الظاهرية المتعلقة بالاعتمادات المستندية، والذي يدعم مبدأ آخر لا يقل أهمية عن سابقه هو مبدأ الاستقلالية الذي يمكّن لهذا العقد من تحقيق أهدافه بأن يعطي اطمئنان لكافة أطرافه منذ ابرامه الى حين تنفيذه .

2- تقوم المصارف الإسلامية بأعمالها المصرفية المختلفة ومنها الإعتمادات المستندية ، بعيداً عن الفائدة والربا المحرم شرعاً ، حيث يأخذ المصرف الإسلامي من عملائه أجوراً وعمولات مقابل عمل يقوم به ، وهذا لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية كونه لا يلزم العملاء بدفع فوائد على قيمة الاعتماد المستندي كما هو الحال في المصارف التجارية .

3- أن المصارف الإسلامية تقوم بتنفيذ الإعتمادات المستندية إستناداً للأحكام الشرعية الموجودة في الشريعة الإسلامية ، وأيضاً تقوم بتنفيذ الإعتمادات المستندية إستناداً إلى القواعد والاعراف الدولية بشكل لا يخالف الأحكام الشرعية .

التوصيات :

عقد الندوات والدورات عمل ، عن طريق المؤسسات القانونية المهمة بهذا الموضوع لأعضاء و 1- أفراد المؤسسات المالية كالمصارف الإسلامية، وذلك لإظهارهم وتوعيتهم القانونية لإهمية الاعتمادات المستندية ، والتعامل بها عبر التجارة الدولية ، إذ أن الغالبية العظمى من موظفي ا لمصارف على غير دراية حتى بمفهومها وكيفية التعامل بها .

2- نوصي بالعمل على تزويد المكتبات العامة ومكتبات الجامعات بالكتب القانونية باللغة العربية والإنجليزية والمجلات والمقالات والأبحاث المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، حيث النشرة 600 الدولية للأعراف الموحدة غنية بالمواضيع الجديرة بالعناية بها ، وبحثها من الناحية القانونية إذ أن ذلك بدوره يثري ويشجع البحث العلمي في هذ المجال .

3- تزويد المعاهد والجامعات بالكتب التي تخص الاعتماد المستندي للطلاب بسبب عدم وجود مراجع كثيرة تخص الاعتماد المستندي .

## قائمة المراجع والمصادر

- 1- حسين محمد سمحان، محاسبة العمليات المصرفية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية 2015 .
- 2- سماح يوسف اسماعيل السعيد، العلاقة التعاقدية بين اطراف عقدا الاعتماد المستندي، جامعة النجاح الوطنية، 2007.
- 3- مصرف سوريا المركزي، دليل الموحد للاعتمادات المستندية، نسخة الاولى، 2018 .
- 4- بوغترس، عبد الحق، مسؤولية البنك فاتح الاعتماد عن عدم مطابقة البضاعة للمواصفات المذكورة في عقدا الاعتماد المستندي، جامعة القسطنطينية، الجزائر .
- 5- علي جمال الدين، الاعتمادات المستندية، دراسة للقضاء المقارن والقواعد سنة 1983 الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 6- القانون التجاري (الاوراق التجارية عمليات البنوك)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2005.
- 7- الجندي، محمد الشحات، فقه التعامل المالي والمصرفي الحديث، دار النهضة العربية 1989.
- 8- ابن المنصور، لسان العرب.
- 9- منير ابراهيم الهندي، الادارة المالية مدخا تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1999.
- 10- الدرس المساعد آمال نوري محمد، اجراءات الاعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقة والرؤى -مدخل نظري-، جامعة بغداد-كلية الادارة والاقتصاد.
- 11- الدكتور سعد بن علي بن تركي، فقه المخاطرة المالية بين التمويل الاسلامي والتمويل الغربي، المملكة العربية السعودية-جامعة القصيم-في كلية الشريعة والدراسات الاسلامية.

12- الشيخ حسين محمد بيومي، التكييف الفقهي والقانوني للاعتمادات المستندية، الاسكندرية، 2007.

13- ابو عبدالله محمد بن يزيد العزوبني، كتاب الزهيد باب صفة الجنة، سنن ابن ماجه، ج 5

14- سلامة، زينب السيد، دور البنوك في الاعتمادات المستندية من الوجة القانونية، أطروحة الدكتوراة، جامعة الاسكندرية، 1980.

15- مؤيد أحمد عبيدات، عبدالله حسين، المخاطر المترتبة على الاعتماد المستندي دراسة تحليلية.

16- الاصول والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية نشرة-600.

17- <https://www.almanny.com>

18- <HTTPs://www.mawdoo3.com>

19- <https://tjاراتuna.com/>

20- الملاعي، ايناس جواد حسن، آلية التعامل ب الاعتمادات المستندية لدى المصارف الاسلامية، جامعة الشرق الاوسط، 2015.

21- د. صالح العقدة، د. دلال الكخن، د. عماد زياد رمضان، مخاطر الاعتماد المستندي على البنوك وأثر تطبيق النشرة 600 من الاصول والاعراف الموحدة للاعتمادات على تخفيضها، 2009

22- دويدار، هاني محمد، الوجيز في العقود التجارية والعمليات المصرفية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003

23- معجم المعاني الجامع ، النسخة الالكترونية.

24- معجم اللغة العربية المعاصر، النسخة الالكترونية.

25- جلال، احمد خليل، مدى مسؤولية البنك في قرض الاعتماد المستندي مجلة المحاماة، 1991.

26- مصطفى كمال، الوجيز في القانون التجاري 1971 .

26- مصطفى كمال ، الوجيز في القانون التجاري 1971.

تم بحمد الله